الأكثرية بقدر ما يحاول توسيع دائرة اتخاذ القرار بمشاركة أوسع، ولاسيما في القضايا المصيرية التي تهم الدولة، إذ تلجأ الأكثرية إلى أخذ صوت الأقلية/ الأقليات بعين الاعتبار في عملية صنع القرار. وغالباً ما يتبع هذا النمط في الدول ذات التنوع المجتمعي (عرقي، ديني،...)، التي ما زالت في مرحلة التحول نحو الديمقراطية.(١) ويفترض أن يتسم هذا النموذج بطابع مرحلي، إذ إن استمراره قد يُضعف المسار المؤسسي للديمقراطية، لما ينطوي عليه من جمع بين مفهومين مختلفين: الديمقراطية والتوافق، في حين أن التوافق لا يُعد سمة ملازمة للديمقراطية في هذا السياق. ويُخشى من أن يؤدي التوافق، إذا أُفرط في استخدامه، إلى تعطيل العملية السياسية وإرباك عمل النظام السياسي.

ب. الديمقراطية التشاركية: هي نمط من أنماط الديمقراطية يقوم على فكرة مشاركة المواطنين في توجيه النظام السياسي وإدارته، وفي اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم بدلاً من الاعتماد على الممثلين المنتخبين، وذلك عبر آليات منها استخدام استطلاعات الرأي والمناقشات العامة حول القضايا المختلفة التي تهم المواطنين، وكذلك المشاركة في الجمعيات والمؤسسات العامة وتقديم المقترحات إلى النظام السياسي، وغالباً ما تكون في مدن ومناطق معينة، حيث يمكن للمواطنين الإدلاء بآرائهم في القضايا المحلية ذات العلاقة بميزانية المدينة، أو سبل تطويرها، أو تقديم الخدمات فيها، وغيرها. وقد انبثقت الديمقراطية التشاركية من الديمقراطية الليبرالية، وهي ليست بديلاً عنها، وظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم في عدد من دول أوربا الغربية.(٢)

ج. الديمقراطية المساواتية: هي نمط لا يقوم على المساواة أمام القانون وفي الحقوق والواجبات والمشاركة في النظام السياسي فحسب، بل يقوم كذلك على المساواة في الموارد وفرص التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضاً. وهذا النمط يبتعد عن الديمقراطية الليبرالية بابتعاده عن الرأسمالية واقترابه من الاشتراكية، منطلقاً من رؤية مفادها أن التفاوت الاقتصادي بين أفراد الشعب يؤدي إلى التفاوت السياسي، مؤكداً دور الحكومة في الاقتصاد لمكافحة التوزيع غير المتكافئ للموارد. مثلما يبتعد عن الديمقراطية الليبرالية في النظرة إلى الحرية والمساواة، فالديمقراطية المساواتية تفترض أن لا معنى للحرية دون المساواة، مثلما أن لا معنى للمساواة دون الحرية.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التوافقية ينظر على سبيل المثال: نيهان سالم مرزوق أبو جاموس، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الإثني، مجلة الأكاديمية الغربية في الدنمارك، ع: ٢٤، ٢٠٢٠.

(٢) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التشاركية ينظر على سبيل المثال: محسن الندوي، الديمقراطية التشاركية المفهوم- النشأة- الآليات، مطبعة الخليج الغربي، ٢٠١٨.

المبحث الرابع
أنماط الديمقراطية وتطورها في السياقات المعاصرة

يتناول هذا المبحث التصنيفات المتعددة لأنماط الديمقراطية، من حيث علاقتها بالنظام السياسي أو بدرجة مشاركة الشعب، مع تسليط الضوء على كيفية تطورها استجابةً للتحولات الفكرية والاجتماعية، وتكيفها مع خصوصيات السياقات المعاصرة في مختلف المجتمعات.

- **المطلب الأول: أنماط الديمقراطية:**

ووفقاً لما تقدم، فضلاً عن متغيرات أخرى شهدها المسار التاريخي لتطور الديمقراطية، فقد ظهرت أنماط عدة من الديمقراطية، وتصنف وفقا لمعايير متعددة لعل أبرزها:

١- من حيث العلاقة مع النظام السياسي:

أ. الديمقراطية الليبرالية: هي الأنموذج الأوسع انتشاراً في العالم اليوم، التي تجمع بين الديمقراطية كحكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية، ووجود دستور مكتوب، وانتخابات دورية، وتداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم. وعلى الرغم من ذلك، تُنتقد الديمقراطية الليبرالية لكونها أحياناً تميل إلى تمثيل مصالح النخب السياسية والاقتصادية أكثر من تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الانشغال بالمكاسب الانتخابية السريعة قد يصرف الأنظمة عن وضع حلول جادة للقضايا الاستراتيجية بعيدة المدى.(١)

ب. الديمقراطية الشعبية: هي الأنموذج الذي يقوم على نظام حزب واحد يحتكر تمثيل الشعب مع وجود هياكل شكلية في مظهر النظام السياسي. وقد تبنته الأنظمة الاشتراكية في السابق، وزال مع زوالها، وبقيت منه أنظمة معدودة مثل: (جمهورية الصين الشعبية)، و(جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

ت. الديمقراطية التوافقية: هي نمط من أنماط الديمقراطية لا يرتكز فيه النظام السياسي على

---

(١) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: محمد حسن، مراجعة: أحمد فؤاد الأهواني، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

في حكمه على إحكام القبضة الأمنية، والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، وتوجيه التعليم والثقافة لخدمة أيديولوجيا الحزب وتعزيز الولاء للقيادة. وألغى الحزب أي دور مستقل للمجتمع المدني، وحوّل النقابات والمنظمات الجماهيرية إلى أدوات للتعبئة السياسية وتكريس هيمنة السلطة.

• المطلب الثاني: الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية:

يمكن القول إن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) مثلت صراعًا بين الأنظمة الفاشية - الديكتاتورية من جهة (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية، اليابان الإمبراطورية) والقوى الديمقراطية الغربية مدعومة بالاتحاد السوفيتي من جهة أخرى. وانتهت بهزيمة دول المحور، مما جعل الفاشية والنازية وصمة تاريخية منمومة، وعزّز من مكانة الديمقراطية الغربية كإطار شرعي للسياسة بعد الحرب، رغم استمرار وجود أنظمة غير ديمقراطية ضمن المعسكر المنتصر.

ومع تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، لم يكن شرط الانضمام إليها أن تكون الدولة ديمقراطية، بل أن تكون محبة للسلام وقادرة على الالتزام بميثاقها. ومع ذلك، فقد أسهمت روح ما بعد الحرب في إضفاء قيمة إيجابية على الديمقراطية بوصفها النموذج الأكثر قبولاً، مما دفع بعض الأنظمة الشمولية إلى تبني مظاهر شكلية للديمقراطية كالدساتير والبرلمانات والاستفتاءات الشعبية التي غالباً ما كانت نتائجها محسومة لصالح الحزب أو الزعيم الحاكم. ولهذا أضافت كثير من تلك الدول توصيفات مثل «الشعبية» أو «الديمقراطية الشعبية» إلى أسمائها الرسمية، سعياً للتظاهر بالديمقراطية شكلاً لا مضموناً.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، برزت موجة جديدة من التحول نحو الديمقراطية، امتدت لتشمل العديد من دول العالم الثالث في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بما جعل الديمقراطية الليبرالية تترسخ بوصفها النموذج الأكثر شيوعاً في السياسة العالمية.

كلٍ واحد موحد.

أما الدولة التي تصورها هيغل، فهي "الدولة التسلطية" في مقابل "الدولة الليبرالية"، ويحكمها "الرجل العظيم" الذي يوحد المجتمع ويزيل تناقضاته مؤقتاً من خلال حكم مركزي قوي، إذ لا مكان للديمقراطية في هذه الدولة، لأنها – وفقاً له – فشلت في تحقيق التجانس بين الفرد والمجتمع، وهو فشل تعود جذوره إلى دولة المدينة الإغريقية. ويرى أن الديمقراطية تسير نحو **الديماغوجية**(*) ثم الاستبداد وفقًا لدورة تعاقب الحكم، وأن الشعب لا يسهم في بناء الدولة، بل إن "الرجل العظيم" هو من يصوغ الأمة والدولة.

وقد استلهم هذه الفكرة من نابليون (١).

ومن أبرز من تبنّى أفكار هيغل، تلميذه المفكر الألماني (كارل ماركس)، الذي دعا إلى صهر الفرد في المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة، وإقامة نظام يقوم على **"دكتاتورية البروليتاريا"**(**). ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، لاقت الأفكار الشمولية صدى واسعاً في عدة دول، فتجلت في النازية بقيادة هتلر في ألمانيا (١٩٣٣ – ١٩٤٥م)، والفاشية بقيادة موسوليني في إيطاليا (١٩٢٢ – ١٩٤٣م)، والشيوعية بقيادة لينين في روسيا (١٩١٧ – ١٩٢٤)؛ مما أدى إلى انتشار الدكتاتورية بعدّها مبدأً مقبولاً في الحكم، إذ يذوب الفرد وتختفي النزاعات، ويعلو صوت الزعيم باعتباره موحد الأمة وقائدها، بينما يقتصر دور الأفراد على الطاعة والمساندة لا المعارضة والمشاركة(٢).

ورغم انحسار الأنظمة الشمولية التقليدية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن هذا النمط من الحكم لم يختفِ تمامًا، بل أعيد إنتاجه في أشكال جديدة في مناطق مختلفة من العالم، ومن أبرزها نموذج حزب البعث في العراق، فقد شكّل البعث صيغة محدثة للشمولية، إذ تركزت السلطة في يد فرد واحد هو رئيس النظام، الذي تبنّى – انطلاقًا من فكر الحزب – موقفًا معاديًا لأي شكل من أشكال الديمقراطية. وقد اعتمد

(*) الديماغوجية (Demagoguery) : هي أسلوب سياسي يعتمد على مخاطبة العواطف والانفعالات الشعبية بدلاً من العقل والمنطق، من خلال تقديم وعود مبالغ فيها أو استخدام خطاب تحريضي، بهدف كسب تأييد الجماهير وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية أو سلطوية.

(١) للمزيد من التفصيل ينظر: ميشيل متياس، هيغل والديموقراطية، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار الحداثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

(**) دكتاتورية البروليتاريا: هو مفهوم أساسي في الفكر الماركسي، يشير إلى مرحلة انتقالية بعد الثورة الاشتراكية، يتم فيها تركيز السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة (البروليتاريا) بهدف القضاء على الطبقات الرأسمالية، تمهيدًا لإقامة مجتمع شيوعي بلا طبقات.

(٢) الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

المبحث الثالث
الديمقراطية في القرن العشرين بين الشمولية والتوسع العالمي

يعالج هذا المبحث التحديات التي واجهت الديمقراطية خلال القرن العشرين، ولا سيما صعود الأنظمة الشمولية، ثم يتتبع مسار انتشار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنيها عالميًا بمضامين وأشكال مختلفة.

• المطلب الأول: الديمقراطية قبل الحرب العالمية الثانية (بروز الشمولية):

على الرغم من التطورات التي شهدتها الديمقراطية كما سبق ذكره، فقد برز تيار مناهض لها عُرف بـ(الشمولية) أو (الكليانية/ Totalitarianism) كرد فعل على مبادئ الحرية والمشاركة. ويُعزى هذا التراجع إلى أن ليس جميع الأفراد يؤمنون بالحرية والديمقراطية؛ فبعضهم يمجد السلطة المطلقة ويخضع لها، وآخرون يميلون إلى التسلط على الآخرين، وهناك من ينجذب إلى الخضوع لسلطة قوية والتمرد على غيرها، وأن بعض الأفراد يبحثون في داخلهم عن (زعيم) أو (قائد) يتبعونه.

وتقوم الشمولية على دمج السلطات وتركيزها في يد جهة واحدة، بخلاف مبدأ الفصل بين السلطات. إذ ترى أنصار الشمولية أن الديمقراطية تؤدي إلى تفكك السلطة بسبب الانشغال بالمصالح الفردية والنقد الدائم للحكومة، مما يضعف هيبة الدولة، ويجعلها خاضعة لمطالب الأفراد بدلاً من أن يكون الأفراد في خدمة الدولة.

وتهدف الشمولية بدرجة أساسية إلى إلغاء وجود المجتمع المدني من الخريطة الاجتماعية والسياسية للدولة، وإلى إزالة الفروق الفردية لصالح الانصهار الكامل في الدولة. وكان أبرز منظّري هذا الاتجاه المفكر الألماني (هيغل)، الذي اعتبر أن المجتمع المدني تسوده علاقات تنازع وشقاق بين أفراده وجماعاته بسبب سيطرة المصالح الفردية، في حين أن الصالح العام لا يتحقق إلا من خلال تجاوز الفردية. وقد رأى أن الدولة مهددة بالزوال نتيجة تصادم الإرادات الخاصة، وأن الطروحات التي تضع الفرد في موقع أسبق من الدولة وتطالب بخدمة الدولة له لا تمثل واقعاً عملياً. وعليه، رأى هيغل أن المجتمع القائم على التعدد والتنازع يجب أن يُستبدل بنظام شمولي تتكامل فيه المصالح الخاصة ضمن

وغير المباشرة، إذ يسمح للمواطنين بالتداول والنقاش والتشاور المفتوح في عملية صنع القرار، إذ يلجأ صانع القرار إلى مجموعة من المواطنين للتشاور والتداول حول موضوع معين، وبما يسمح لهم بالمشاركة في صنع القرار لا في اتخاذه (١).

ج. الديمقراطية الرقمية: هو نمط ظهر بعد الثورة العلمية في مجال التقنيات وانتشار شبكة المعلومات الدولية، وهو يصف استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز الديمقراطية، وبما يتيح لكل من المواطنين والنظام السياسي التواصل مع بعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى، وبما يعزز المشاركة السياسية (٢).

٢- من حيث العلاقة مع الشعب:

إن ما تقدم كان أنماطاً من الديمقراطية التي يكون فيها القرار متخذاً من النظام السياسي وإن كان للشعب دور فيه ولكن بنسب متفاوتة، أما أنماط الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو متخذ القرار فهي على النحو الآتي:

أ. الديمقراطية المباشرة: وهو النمط الذي كان سائداً في دول المدنية اليونانية، إذ كان يجتمع المواطنون جميعاً للنقاش واتخاذ القرار. وقد اختفى هذا النمط في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة نتيجة لاتساع رقعة الدولة، وتزايد أعداد السكان بما يصعب معه جمعهم في مكان معين ووقت محدد، فضلاً عن تنوع القضايا وتعقيدها، بحيث يصعب على المواطنين امتلاك المعرفة الكافية بجميع الجوانب المرتبطة بمختلف القطاعات والتخصصات (٣).

ب. الديمقراطية غير المباشرة: ويسمى هذا النمط أيضاً بالديمقراطية النيابية أو التمثيلية، إذ يقوم المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم في السلطة التشريعية ينوبون عنهم في اتخاذ القرار، وهو النمط الشائع في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التداولية ينظر على سبيل المثال: بو رحلة قوادرية، الديمقراطية التداولية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، مج: ٥، ع: ١، حزيران ٢٠١٤، ص ص٦٩-٧٧.

(٢) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية الرقمية ينظر على سبيل المثال: جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩.

(٣) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية المباشرة ينظر على سبيل المثال: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية المباشرة، مصر، ٢٠١٥.